

عليك فالذي تزوج طالق وطلق امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوج امرأة أخرى في عدتها لم تطلق هذه المرأة قوله في عدة النسيان إشارة إلى أنه إذا كان في عدة الرجعي طلاق ولا تطلق في قوله أنت طالق أن تالله حال كونه مستصلاً خلافاً لما لك وإن مات قبل قوله أنت طالق فإنه وإن مات بعد قوله متصلاً لأنه لو سكنت بنت حكره القدر ولا يطل بان ناسه وهذا إذا سكنت من غير ضرر أما إذا سكنت سكنت التفتيس أو العطر ونحوها فهو لا يمنع الاتصال وفي قوله أنت طالق ثلاثاً أو واحدة يقع نتيان وفي الأنتين يقع واحدة وعن أبي يوسف أنه لا يصح استئنا الاكزوف ظاهر الرواية لا فرق وفي قوله أنت طالق ثلاثاً الاثلاثا يقع ثلاث بائناً

طلاق المريض واختلفوا في حد المريض قبل هو الذي لا يدرى بغيره ان يقوم بنفسه الا ان يعينه الانسان وقيل هو الذي يكون صاحب فراشه وان كان يقوم بنفسه في جميع الاعمال الكفية ومسنة وكان الغالب من حالة الهلاك والصحة انما اذا امكنه القيام نحو اجده في اليد ولا يمكنه القيام حاج البيت لا يكون مريضاً مريض الموت والمرأة اذا كانت بحيث لا يمكنها القيام للصعود على السطح كانت مريضة والا لا لو طلقها رجعياً اعلم امرأه حرة مسلمة رجعياً بغير رضاها او بائناً او ثلاثاً في مرضه ومات في عدتها تزوجت المرأة وتزوجت اي بعد العدة لا تزوج مطلقاً سواء تزوجت اولاً وكذا لا تزوج اذا اطلقها قبل الدخول وقال مالك تزوج

العطاس

امرأة الفار بعد العدة قبل ان تزوج بزوجه اخرى وقال النافى لا تزوج في النسيان وان ابانها بائناً واحلقت منه او اضررت نفسها بتفويضه ثم مات وهي في العدة لم تزوجت وفي قولها طلقني رجعيه وطلقها بائناً لم تزوجت وانما فيه كان الرجعيه لانها لو قالت طلقني بائناً وابانها لا تزوجت فانكمت انقا وان ابانها بائناً لم تزوجت او نصاً وقا عليها اي على الابان او الضمير و على صفي العدة اي ان طلقها بائناً في مرضه بائناً او ان قال لها في مرضه ان الطلاق النسيان كان في صحته وقد مضت عدتك فصداً فافترها بدني او اوتى لها بوضعية في الصورين فلها الاقامه ومن ادنى عند او حنفية وعندهما يجوز اقراره ورضيه في الثانية فرائه تجب العدة في الاولى وعند قولها جميع ما اقر او رضي في الصورة الاولى ومن ادنى رجلا او قدره لي قبل يقر اي قصاص او رضى الزنا طابا عقيب هذه الاسيا ورت ان مات في ثلاث الرجحة او قتل وهي في العدة وعن ابي حنيفة في النوادر فمن خرج للبراز اي المبارزة لا يكون فارقاً ولا تزوج ولو كان محضاً اي ممنوعاً في حصر فطلق امرأته بائناً او كان موافقاً للعدو في صف القتال فطلق امرأته بائناً لا تزوج ولو علق طلاقها بفعل شخص اجنبى او بجي وقت بان قال ان دخل فلان الدار او اذاه جارني الشهر فانت طالق والحال ان التعلق بشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه هو مطلقاً سواء كان متاهل بدمه او لا بدمه في أي اشياء

امرأة